TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/122
9 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة الرابعة والثلاثون
٢٧ أيلول/سبتمبر – ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٤(ب) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة تقييم برنامج النقاط التجارية:

إجراءات المتابعة طبقا للتوصيات الواردة في تقييم وتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة

١- إجراءات المتابعة طبقا للتوصيات الواردة في التقييم

التوصيات الواردة في تقرير التقييم المتعمق (TD/B/WP/110)	الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن التوصيات في الفرقة العاملة، على النحو الوارد في ملخص الرئيس TD/B/WP/115	إجراءات المتابعة
٢٥- ***توصية – وضع إطار لإدارة المعارف المتصلة بالشبكة العالمية للنقاط التجارية*** – من الضرورة بمكان أن تتم إدارة المعارف على نحو أكثر فعالية	الفقرة ٢٥: اتفق معظم الوفود مع ما ارتآه فريق التقييم من أن وضع إطار لإدارة المعارف يعدّ من أهم التوصيات التي ينبغي أن تنفذها	اتُخذت خطوات أولية نحو تجديد الشبكة العالمية للنقاط التجارية في إطار موارد الميزانية العادية الموجودة.

ضمان الشبكة العالمية للنقاط التجارية إذا أُريد لهذه النقاط أن تستفيد بصورة جماعية من موارد المعلومات العالمية لصالح عملائها. وينبغي للأونكتاد ومركز التجارة الدولية النظر في الاضطلاع بدور أوسع نطاقاً بكثير في مجال إدارة المعارف ضمن الشبكة العالمية للنقاط التجارية، لأن الشبكة تفتقد في هذه المرحلة للموارد ذات الطابع المركزي اللازمة لإنشاء إطار فعال لإدارة المعارف وتطبيقه. ويمكن للأمانة، علاوة على ذلك، استخدام تطبيقات إدارة المعارف في تقاسم المعلومات والخبرات على الصعيد الداخلي ومع النقاط التجارية أيضاً.	أمانة الأونكتاد نظراً لأن هذا الإطار سيعالج شواغل الكثير من البلدان فيما يتصل بالافتقار إلى تدفقات المعلومات. ومع ذلك أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء تكلفة التنفيذ. وبعد أن أُبلغت هذه الوفود بأن التنفيذ سيعتمد إلى حدّ كبير على حجم النظام المعتمد، وإنه سيتراوح بين ٥٠٠ ٠٠٠ دولار وعدة ملايين من دولارات الولايات المتحدة، فقد طلبت من الأمانة تقديم مقترح محدّد يبيّن بوضوح الاحتياجات من الموارد المالية. واقترح بعض الوفود إمكانية بدء العمل بشكل تدريجي نظراً لأهمية هذه التوصية في معالجة الشاغل الحقيقي الوحيد للنقاط التجارية.	وسوف تشتمل هذه الشبكة على ثلاثة أنواع من خدمات المعلومات: '١' المعلومات المتصلة بالتجارة والناشئة من نقاط تجارية فردية؛ و'٢' مجال مفتوح لتبادل المعلومات فيما بين جميع المشتركين سيتضمن قاعدة بيانات لإدارة المعارف؛ و'٣' معلومات عامة سيتولى أمرها الفريق المركزي (انظر TD/B/WP/120 للحصول على مزيد من التفاصيل).
٣١- **توصية - تبسيط شروط إصدار الشهادات للنقاط التجارية** - ينبغي التخفيف من صرامة الشروط التي يتعين استيفاؤها لإقامة النقاط التجارية بحيث تأخذ في الحسبان تفاوت البيئات القانونية في الدول الأعضاء وتسمح بانضمام منظمات ترويج أو تيسير التجارة أو هيئات القطاع الخاص إلى الشبكة العالمية للنقاط التجارية على نحو أيسر. ويجب بصورة خاصة إزالة شرط وجود رابطة أو هيئة قانونية مستقلة معنية بالنقاط التجارية أو تجاوز هذا الشرط في حالة المنظمات القائمة ذات الخبرة في مجال توفير خدمات المعلومات التجارية أو تيسير التجارة.	الفقرتان ٣١ و٣٢: أيدت وفود كثيرة التوصيات المتعلقة بتبسيط شروط إصدار الشهادات للنقاط التجارية، وعلق أحد الوفود أهمية خاصة على هذه التوصية.	في أعقاب التجربة الإيجابية الحاصلة من التنفيذ الرائد لشروط إصدار الشهادات، التي خُفّفت صرامتها، وُسّع نطاق المعايير المبسّطة لتشمل جميع النقاط التجارية. وبالإضافة إلى الهيئات القانونية المنفصلة، يمكن الآن إنشاء نقاط تجارية داخل المنظمات القائمة ذات الخبرة في مجال توفير خدمات المعلومات التجارية أو تيسير التجارة. وقد أتاح الإجراء المبسّط لعدد من النقاط التجارية التي تعمل

		جيدا إمكانية أن تُعرَف رسميا كنقاط تجارية عاملة كما لاقى هذا الإجراء تغذيـــة مرتـــدة إيجابية من مجتمـــع النقـــاط التجارية.
٣٢- **توصيـــة - ينبغـــي أن تتحمـــل الحكومات الوطنية المزيد من المســـؤولية عن إصدار الشهادات للنقاط التجاريـــة -** ينبغي أن تكون للسلطات الوطنية صلة أوثق بمسؤولية أمانة الأونكتاد في مجال إصـدار الشهادات. وينبغـــي أن يتـــاح للحكومـــات الوطنية، وبخاصة تلك التي تشارك مشاركة فعالة في النهوض بالكفاءة التجارية، خيـار إصدار الشهادات بصورة مســـتقلة للنقـــاط التجارية في حالة عدم وجود اتحاد وطنـــي أو إقليمي للنقاط التجارية. وبينما يفضَّل أن يضطلع اتحاد للنقاط التجارية بهذا الـــدور، فإن من شأن هذا التدبير أن يســـاعد فـــي تخفيف العبء الإداري الملقى على عـــاتق الأمانـــة وأن يضمـــن اســـتمرار الـــتزام الحكومات ببرنامج النقاط التجارية.		كانت الحكومات المعنيـة ذات الصلة دائما بعمليـة تطويـر وتقييم النقاط التجاريـــة فـــي بلدانها. والأونكتـــاد مســـتعد تمامـــا لأن ينـــاقش أشـــكال المشاركة الحكومية في إصدار الشهادات للنقاط التجارية مـع أي حكومة راغبة فـــي فعـــل ذلك.

٣٤- **توصية - ينبغي أن تتركز جـــهود إنشاء الاتحاد على المستوى الإقليمـــي -** من الصعب، في ظـــل ظـــروف المرحلـــة الحالية من تطور الشبكة العالميـــة للنقـــاط التجارية والقيود التـــي تواجهـــها مـــوارد الشبكة، إنشاء اتحاد عالمي للنقاط التجارية، لكنه ينبغي أن يظل ذلك هو الهدف النهائي. ويتعين بالتالي أن تنصب الجهود على إقامة اتحادات/رابطات إقليمية بهدف إيجاد هيئـــة عالمية في نهاية المطـــاف عندمـــا تســـمح الظروف بذلك. وفي هذه الأثناء، ينبغي أن	الفقرتان ٣٤ و٣٥: رأى بعض الوفود أن إنشاء اتحادات للنقـــاط التجاريـــة يمكن أن يزيد من البيروقراطية، وأن الدور الذي ســـتضطلع بـــه أمانـــة الأونكتاد حيال مثل هذه الاتحـــادات ليس واضحاً. ونوهت وفود أخـــرى بالتجربة الإيجابية للاتحادات الإقليمية في منطقة أمريكا اللاتينيـــة والبحـــر الكاريبي. واتفقت عدة وفود مع مـــا جاء في التوصية من أنه ينبغـــي أن تستهدف الجهود في المرحلة الحاليـــة	لا تتوفر الظروف بعد لإنشاء اتحاد عالمي للنقاط التجارية. وفي الأثناء، يقدم الأونكتـــاد كل المساندة الضرورية للنقاط التجارية التي تشعر بضرورة أن تشارك على أساس إقليمي. وحتى الآن، أنشـــئ رســـميا محفل البلدان الأمريكية للنقاط التجارية، والعمليـــة ماضيـــة قدماً في منطقة آسيا والمحيط الـــــهادي، والمنطقـــــة

تقوم لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة بدور آلية التنسيق في هذا المضمار.	إنشاء اتحادات إقليمية وخدمة الاحتياجات الإقليمية بدلاً من محاولة إنشاء اتحاد عالمي.	العربية/المتوسّطية، والبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية والبرتغالية.

٣٨- **التوصيات - متابعة تطوير الجيل المقبل من نظام فرص التجارة الإلكترونية الذي يوفر فرصاً تجارية مشروطة** - يتعين على الأمانة، رهناً بالاتجاه الذي يُتخذ بشأن مبادرة وصلة التحقق الإلكتروني الآمن (انظر أدناه)، مواصلة سعيها لتطوير نظام محدّث لفرص التجارة الإلكترونية، ويتطلب نظام فرص التجارة الإلكترونية المأمون تسجيل المنظمة التي تصدر المعلومات عن فرص التجارة الإلكترونية لدى النقاط التجارية (وغيرها من سلطات إصدار الشهادات إذا كانت تشغّل ضمن البنية الأساسية لمبادرة وصلة التحقق الإلكتروني الآمن) لأن ذلك يوفر نوعية أرفع بكثير من المعلومات عن الفرص التجارية، وبالتالي تنبغي متابعة هذا النظام. ويتعين أن يكون التكوين العام النهائي قائماً على أساس معايير محددة، وأن يستخدم أشكال بيانات منظمة وأن يكون متوافقاً من النواحي الأخرى مع مبادئ الشبكة العالمية للنقاط التجارية فيما يخص قابلية التشغيل المتبادل. ويتعين أن يعمل نظام فرص التجارة الإلكترونية المأمون بالتوازي مع نظام فرص التجارة الإلكترونية الحالي، رغم أنه يتعين تقاضي الرسوم لقاء هذه الخدمة الجديدة بغية توفير مصدر للإيرادات المحتملة للنقاط التجارية المشاركة والوكلاء الآخرين. أما البديل الآخر، والأقل تطوراً،	الفقرة ٣٨: قالت عدة وفود إن نظام فرص التجارة الإلكترونية يشكل مكوناً هاماً ومفيداً جداً للنقاط التجارية في بلدانها. وأيدت التوصية. وكان من رأي بعض الوفود أن الأونكتاد ليس لديه الولاية ولا القدرة على أن يضع أو يحسن نظام النقاط التجارية. وقد ارتأت هذه الوفود أنه سيكون من الأفضل أن يتولى القطاع الخاص، وربما مركز التجارة الدولية، معالجة مسألة فرص التجارة الإلكترونية.	إن الشبكة العالمية للنقاط التجارية المجدّدة ستنطوي أيضا على الجيل المقبل من نظام فرص التجارة الإلكترونية. وسوف يستند تصميمها إلى الاستنتاجات التي تمخّضت عنها مناقشات مديري النقاط التجارية والمنتفعين النهائيين من النقاط التجارية والممثلين الحكوميين في اجتماعهم المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ في جنيف (انظر TD/B/COM.3/24).

فينطوي على إقامة نظام مواز لنظام فرص التجارة الإلكترونية، يستخدم أشكالاً منظمة وتقتصر فيه وظيفة إصدار المعلومات عن فرص التجارة الإلكترونية الجديدة على النقاط التجارية التي يفترض أنها ستتقاضى رسوماً لقاء تحميل المعلومات عن الفرص التجارية على هذا النظام الجديد الأكثر حصراً، ويتطلب ذلك وضع معايير معيّنة (من جانب اتحاد النقاط التجارية أو أمانة الأونكتاد) لإجازة المعلومات المتعلقة بالفرص التجارية قبل إرسالها إلى وحدة التجهيز المركزي.		

٤٧- **توصية** - في الوقت الذي أخذ فيه البائعون التجاريون (Verisign, Entrust,Microsoft, IBM, Netscape, Trade Wave, Xcert، إلخ.) ومقدمو الخدمات (Deloitte & Touche's NetDox، وGTE Cybertrust، إلخ.) يهيمنون على الأسواق الآن، لا توجد هيئة تنسيق تساعد على توحيد الأسواق من حيث المعايير والتنظيم والقضايا القانونية وإصدار الشهادات على نحو متبادل والتعليم. ولا نستطيع النظر إلى الأمم المتحدة كوكالة تنفيذ وتطبيق تعنى بالشهادات على نحو مباشر. بل إننا نعتبر الأمم المتحدة منظمة عامة تحدِّد المعايير وتطبقها. وينبغي ترك مهمة تشغيل المرافق الأساسية للقطاع الخاص. ونقترح إجراء نقاش بين الدول الأعضاء لتقييم أفضل طرائق وضع المعايير في هذا المجال.	الفقرة ٤٧: كان هناك توافق في الآراء على ضرورة وقف العمل المتعلق بوصلة التحقق الالكتروني الآمن. وذكر أحد الوفود أنه ليس مستعداً لقبول أي توصية تتصل بهذه الوصلة.	تَقرّر في الدورة الثانية والثلاثين للفرقة العاملة وقف العمل المتعلق بوصلة التحقق الإلكتروني الآمن (انظر TD/B/WP/115، الفصل الأول).

٤٨- وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الحاجة الماسة للبحث عن حلول للتجارة الإلكترونية المأمونة ومن شأن مبادرة وصلة التحقق الإلكتروني المأمون أن تسهِّل إيجاد هذه الحلول. لكنه لا توجد حالياً أية ولاية من الدول الأعضاء في هذا الصدد. ومن ثم يوصى بأن تنظر الحكومات في هذا الموضوع ضمن الهيئات المعنية برسم السياسات العامة في الأمم المتحدة.		
٥٢- **التوصيات** - ينبغي تشجيع عملية تقييم الكفاءة التجارية، التي سيتم تنفيذها على أساس طوعي، بغية توفير الوسائل اللازمة لقياس الكفاءة التجارية وتطورها مع الزمن. ويمكن عقد اجتماع أو اجتماعات للخبراء بمشاركة ممثلي النقاط التجارية لطرح اقتراحات بالمقررات الواجب اتخاذها بشأن القضايا التي يثيرها التقييم الحالي، ولا سيما فيما يخص المواضيع التالية: دور الأمانة وولايتها؛ دور الحكومات وضرورة استعراض نص كولومبوس؛ مضمون وطرائق المساعدة التقنية الواجب تقديمها للنقاط التجارية.	الفقرة ٥٢: أيد بعض الوفود التوصية الداعية إلى عقد اجتماع للخبراء من أجل تغطية الجوانب الأكثر تقنية. وعارض ذلك بعض الوفود الأخرى لأسباب منها أنه لا يحق لاجتماع للخبراء أن يناقش ولاية الأمانة، أو أنه لا يمكن أن يكون للفرقة العاملة فريق للخبراء يتحمل مسؤوليتها عن المسائل المتعلقة بالبرمجة، أو أنه يجوز لاجتماع للخبراء أن يناقش مسائل جوهرية أعم بدلاً من التعلون التقني الذي يقدمه البرنامج. وأيدت عدة وفود المقترح الذي طرحه أحد الوفود لإنشاء فريق خبراء مخصص من قبل الأمين العام للأونكتاد أو أية آلية مماثلة أخرى.	هذه التوصية موجّهة إلى الدول الأعضاء لا إلى الأمانة.

٥٣- وكما كان مخططاً له في عام ١٩٩٣، فإن الآثار المالية التي ستتحملها أمانة الأونكتاد نتيجة لتنفيذ البرنامج ينبغي	الفقرة ٥٣: أشار بعض الوفود إلى أن هذه الفقرة وإن لم ترد في إطار الجزء المعنون "التوصيات"، فإن	الآثار المالية التي ستتحمّلها أمانة الأونكتاد نتيجة لتنفيذ البرنامج تعالَج في استراتيجية

أن تقيّم على نحو أكثر انتظاماً، مع عرض التوصيات ذات الصلة على الفرقة العاملة.	محتواها هام جداً ويلزم أن تأخذه الأمانة في اعتبارها.	برنامج النقاط التجارية، التي تعرضها الفرقة العاملة للنظر فيها (انظر TD/B/WP/120).

٥٦- **التوصية - وضع مجموعة برامج موحدة بصدد تقديم المساعدات التقنية للنقاط التجارية الجاري إنشاؤها وتحديد شروط مسبقة لمثل هذه المساعدات** - يتعيّن اتباع مثال الدورات التدريبية التي وضعت للنقطة التجارية في رومانيا للمساعدة في وضع مجموعة برامج تدريبية شاملة. (التعلُّم في الموقع أو عن بعد) تغطي العمليات الأساسية للنقاط التجارية ويتم انتقاؤها من مجموعة واسعة من مواد التدريب الحالية. وقد تم تحديد المواضيع التالية باعتبارها مجالات ذات أولوية في هذا الصدد: إنشاء وإدارة موقع النقاط التجارية على شبكة الاتصالات العالمية؛ مقومات التجارة الإلكترونية؛ وضع قوائم (كاتالوجات) بالمنتجات على خط الاتصال المباشر، بما في ذلك إجراء مسح للبرامج الجاهزة المتوفرة حالياً من أجل وضع قوائم على خط الاتصال المباشر تساعد في التبادل التجاري؛ تطوير خدمات المعلومات التجارية من خلال الاستفادة من قدرات	الفقرة ٥٦: رأى معظم الوفود أن التوصية الداعية إلى زيادة المساعدة التقنية هامة جداً وأساسية. واقترح أحد الوفود إمكانية النظر أيضاً في نماذج أخرى للمساعدة التقنية أو التدريب. وفي حين أن بعض الوفود كان يود أن يرى المساعدة في سياق هذه الفقرة تقدم ليس فقط إلى النقاط التجارية التي هي في مرحلة الإنشاء، بل تقدم أيضاً إلى النقاط التي في مرحلة التشغيل، رأى وفد آخر أنه قد يكون من الضروري وجود قدر من غير تحديد الأولويات، وإن احتياجات النقاط التجارية التي في مرحلة التشغيل يمكن تلبيتها بشكل أفضل عن طريق تدابير مثل التدابير الموصى بها في الفقرتين ٦٠ و٦٢. ولم يكن باستطاعة بعض الوفود تأييد التوصية الداعية إلى وضع شروط مسبقة لتوفير المساعدة التقنية كما وردت في الفقرة ٥٨، بينما أيّد بعض الوفود الأخرى هذه التوصية.	الدورات التدريبية التي وُضعت للنقطة التجارية في رومانيا قد قُدمت أيضا إلى النقاط التجارية في أثيوبيا وزامبيا.

التدريب المتوفرة حالياً لدى مركز التجارة الدولية.		
٥٧- وينبغي تحديد دور كل من الأونكتاد ومركز التجارة الدولية على نحو أكثر وضوحا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج النقاط التجارية	وفي سياق التوصيات الواردة في الفقرات ٥٦ و٥٧ و٦٠، دعي إلى تقوية التعاون بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وأشارت الوفود إلى تطور برنامج مركز التجارة الدولية المتعلق بالمعلومات التجارية؛ وقد جرت مشاورات بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية بشأن كلا التقييمين، بما في ذلك اجتماعات بين فريق التقييم التابع للأونكتاد والمختص بالتقييم التابع لمركز التجارة الدولية، وسوف يجري بحث تقييم مركز التجارة الدولية في اجتماع منفصل يعقده مركز التجارة الدولية فيما بعد خلال السنة. وأشارت عدة وفود إلى أن على الأمانتين أن تحددا بشكل أفضل مجال نشاط كل منهما تفاديا للازدواج، وتمشّيا مع التوصية الواردة في الفقرة ٥٧.	يتعاون الأونكتاد ومركز التجارة الدولية تعاونا وثيقا في مجال تقديم المساعدة التقنية إلى النقاط التجارية. وجميع الأنشطة المتصلة بالنقاط التجارية هي محل مشاورات بين الوكالتين، وحيثما تدعو الحاجة إلى خبرة كلتا الجهتين، تجري الأنشطة بصورة مشتركة، مع وجود خطوط فاصلة واضحة للمسؤوليات.
٥٨- ويتعين وضع شروط مسبقة لتوفير المساعدة التقنية لأي نقطة تجارية بعينها. وقد تشمل هذه الشروط مشاركة الحكومة المضيفة في التمويل أو التزام الحكومة المضيفة أو الجهة الراعية من القطاع الخاص بالمساعدة في تمويل عمل النقاط التجارية خلال الفترة الأولية لتشغيلها. ويمكن إدراج أية دورات تعليمية عن بعد يتم تطويرها في الشبكة العالمية للنقاط التجارية والشبكة الداخلية الافتراضية الوارد وصفها أعلاه في هذا التقرير.		في جميع مشاريع التعاون التقني المموّلة من المانح والمنفذة من قبل الأونكتاد والموجهة إلى نقاط تجارية معيّنة، تكون المساهمة من المستفيد قاعدة. ونتيجة لذلك، فإن الحكومة المضيفة أو الجهة الراعية من القطاع الخاص تشارك في التمويل أو تقدم مساهمات عينية لإنشاء وتشغيل النقطة التجارية.

٦٠- **التوصيات - توفير الخدمات ذات القيمة المضافة للزبائن:** تعتبر البيانات التجارية الموثوقة مجال الاهتمام الرئيسي لمركز التجارة الدولية، وتعد عملية التحقق، وخصوصاً عندما تتم عن بعد، باهظة	الفقرة ٦٠: كان من رأي بعض الوفود أن التوصية المتعلقة بالخدمات الإعلامية ذات القيمة المضافة للتجارة هامة أو ملفتة للنظر من ناحية إمكانيتها لتوليد الإيرادات. وأعربت	هذه التوصية موجّهة إلى النقاط التجارية الفردية لا إلى برنامج النقاط التجارية للأونكتاد.

التكاليف. ويمكن للنقاط التجارية أن تلعب دوراً نشطاً هنا في تجميع وتدقيق البيانات وإرجاعها إلى مختلف قواعد بيانات المعلومات التجارية. فعلى سبيل المثال، يصدر مركز التجارة الدولية تقارير أسبوعية ضخمة (مثل: المعلومات المتعلقة بأسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية) يشترك فيها أيضاً عملاء النقاط التجارية. ويمكن أن يشكل تكييف هذه التقارير مع احتياجات العملاء خدمة ذات قيمة مضافة ومصدر إيرادات مستديماً للنقاط التجارية. ويمكن تقاضي رسوم أقل من هؤلاء الزبائن (مما يتم تقاضيه عن كامل الرزمة) وتزويدهم بالإضافة إلى ذلك بمعلومات يتم تفصيلها بالتحديد لتلبية احتياجاتهم، غير أن هذه الخدمة تتطلب استخدام الموارد البشرية على نحو كثيف جداً واستثمارات مسبقة لا تستطيع جميع النقاط التجارية تحملها.	بعض الوفود الأخرى عن تحفظات باعتبار أن تلك التوصية طموحة بشكل مفرط ومكلفة للغاية. وأوضح عضو في فريق التقييم أن هذه التوصية يلزم قراءتها مقترنة بنتيجة التقييم الذي يجريه مركز التجارة الدولية عن المعلومات التجارية.	
٦٢- **توصية - ينبغي المساعدة في التفاوض مع مقدمي خدمات المعلومات التجارية من القطاع الخاص** مقابل رسوم، مثل البحوث حول أسواق المنتجات، وتحليل المخاطر على الصعيد القطري وتقارير الجدارة الائتمانية للشركات، إما للاستعمال الداخلي أو لإعادة البيع للزبائن من النقاط التجارية. ورغم أن الأمانة لا تستطيع أن تتفاوض مباشرة على مثل هذه الاتفاقات، ينبغي أن يكون بإمكانها العمل مبدئيا مع مجموعة صغيرة من النقاط التجارية المعنية (مثل اتحاد إقليمي للنقاط التجارية) لوضع اتفاقات تجريبية يمكن للنقاط التجارية الأخرى أن تنضم إليها في	الفقرة ٦٢: أعربت بعض الوفود عن شكوكها فيما إذا كان ينبغي لمنظمة حكومية دولية أن تجري مفاوضات مع القطاع الخاص بالنيابة عن النقاط التجارية. وأوضح وفد آخر أنه بغض النظر عن هذا التحفظ العام، فإن مركز التجارة الدولية يبدو أنسب من الأونكتاد للقيام بمثل هذا النشاط. وارتأت وفود أخرى أن هذه الأنشطة مفيدة، وذكّرت بأن الأونكتاد اضطلع بأنشطة مماثلة في مجالات أخرى (الممارسات التجارية التقييدية). وأوضح ممثل مركز التجارة الدولية أن المركز لم يتفاوض بالنيابة عن	ينتظر الأونكتاد أن يقدم مقر الأمم المتحدة مبادئ توجيهية في هذا المجال ستكون واجبة التطبيق في الأمم المتحدة ككل.

المستقبل. وقد سبق لنقاط تجارية إفرادية أن تفاوضت بنجاح على إبرام عقود لإعادة التسويق مع مقدمي المعلومات مثل شركة Dun & Bradstreet. ومجموعة مجلة الاكونومست وبالتالي فإنه يتعين أن تستطيع أي مجموعة أوسع حجماً من النقاط التجارية الحصول على أسعار أفضل بسبب كبر حجم مشترياتها المحتملة.	النقاط التجارية، ولكنه ساعدها فقط في مثل هذه المفاوضات.	
٦٤- **توصية بشأن معالجة موضوع التكاليف التجارية** - ينبغي أن تسهّل الشبكة العالمية للنقاط التجارية تبادل الخبرات بين النقاط التجارية (كما في تسعير خدماتها مثلاً). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن مساعدة النقاط التجارية في عملية تخطيط ميزانياتها كي يسهل عليها أن تجتذب الدعم الرسمي أو الخاص. وينبغي أن تعمد الأمانة أيضاً إلى وضع مبادئ توجيهية تتبعها النقاط التجارية في إعداد المقترحات التي تقدمها إلى المكاتب المحلية للوكالات المانحة. وقد نجح العديد من النقاط التجارية في اجتذاب الأموال من برامج المانحين ذات الصلة داخل بلدانها، إلا أن اتباع منهجية أكثر انتظاماً، تستند إلى الخبرة الواسعة التي تتمتع بها أمانة الأونكتاد، يرجح أن يساهم في زيادة معدل النجاح الذي تحرزه مثل تلك المقترحات الموضوعة على الصعيد المحلي. ويمكن أن تعرض هذه المبادئ التوجيهية على الشبكة العالمية الافتراضية للنقاط التجارة التي سبق وصفها في هذا التقرير.	الفقرتان ٦٤ و٦٥: أيدّت عدّة وفود التوصيتين المتعلقتين بالمساعدة في مجال تخطيط الميزانيات وفي جمع الأموال. ورأت وفود أخرى أنه ينبغي أن تكون النقاط التجارية قادرة على البقاء تجارياً وأنه يجب لذلك أن تترك مثل هذه الأنشطة لمبادرتها وللدعم الذي يقدمه القطاع الخاص، وتشكك أحد الوفود في جدوى الرسالة الإخبارية. وأعرب وفد آخر عن رغبته في أن تصدر الفرقة العاملة توصية أو استنتاجاً لدعوة المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه المالي للنقاط التجارية.	إن الشبكة العالمية للنقاط التجارية المجدّدة، ستتضمن، في فرعها العام، مبادئ توجيهية لإعداد وثائق المشاريع، وتبيّن الهيكل الموحد وتقدم أمثلة على تعاريف ممكنة للأنشطة بالإضافة إلى صياغة لعناصر أخرى للمعلومات يطلبها المانحون. ولهذا الغرض، سيُتّبع نهج الإطار المنطقي.
٦٥- **توصية بشأن تلبية الاحتياجات للمساعدة التقنية** - ينبغي أن تكثّف أمانة		النشرة الإخبارية التالية عن أنشطة البرنامج وتطوراته

الأونكتاد دورها التنسيقي في هذا المضمار مع تحديد الاحتياجات (المشتركة) والمساعدات من أجل العثور على منظمة منفذة مناسبة. ويتعين بالتالي أن تستمر الأمانة في تصدُّر جهود إشاعة الوعي فيما يخص برنامج النقاط التجارية في أوساط الجهات المانحة والوكالات الدولية الأخرى. ومن شأن إصدار نشرة إخبارية فصلية في شكل مطبوع ومن خلال البريد الإلكتروني أن يشكل إحدى الطرق لزيادة التعريف بالبرنامج.		ستوزَّع على النقاط التجارية والبعثات في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.
٦٧- **توصية - توفير التمويل لمواصلة التطوير المستدام لشبكة النقاط التجارية:** نقترح هنا إقامة شراكة وثيقة مع أوساط الصناعة: حيث يتعين على أمانة الأونكتاد تحديد وظائف البرامج الجاهزة للنقاط التجارية في مجال التجارة الإلكترونية (مثل البرامج الجاهزة لفرز فرص التجارة الإلكترونية) وتجميع برامج جاهزة مرجعية تنفيذية (تكون قائمة في الأوضاع المُثلى على البرامج الجاهزة المستخدمة في القطاع العام). وينبغي تشجيع الشركات المنتجة للبرامج الجاهزة على وضع نسخ تجارية لتطبيقات هذه البرامج. ويتعين على المؤسسات المالية أن توفِّر خدمات الدفع الرقمي لشبكة النقاط التجارية. وتستطيع شركات الخدمات الاستشارية توفير المساعدة في إنشاء البنية التحتية وتدريب المستخدمين، إلخ. ٦٨- **توصية بشأن وضع منهج موحَّد لتحليل المنتجات والخدمات الجديدة المتصلة بالتجارة والإبلاغ**	الفقرتان ٦٧ و٦٨: أعرب بعض الوفود عن تحفظات قوية إزاء الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمانة بوصفها أداة وصل بين القطاع الخاص والنقاط التجارية فيما يتعلق بالتطورات التكنولوجية، ورأت هذه الوفود أنه ينبغي أن تقوم النقاط التجارية بنفسها بزيادة التعاون مع قطاع الصناعة. وأكّدت وفود أخرى أنه رغم كون الهدف النهائي هو تحقيق الاستدامة الذاتية، فإن النقاط التجارية في البلدان النامية ما زالت بحاجة إلى مساعدة الأونكتاد في هذا المجال.	الموظفون المعنيون ببرنامج النقاط التجارية يرصدون أوجه التقدم التكنولوجي في مجال التجارة الإلكترونية، بما في ذلك المنتجات المناسبة المتوافرة في السوق. وسوف يوجَّه انتباه النقاط التجارية والحكومات المعنية إلى المعلومات ذات الصلة بواسطة المجال المفتوح والمشترك للشبكة العالمية للنقاط التجارية. وفي مجال الشبكة العالمية للنقاط التجارية المحددة، المخصص للمعلومات الناشئة من النقاط التجارية، يستطيعون أن يضعوا معلومات عن الأدوات والنظم التي استحدثتها النقاط التجارية الفردية مع الشروط/الأسعار من أجل نشرها.

عنها – يمكن لوكالات الأمم المتحدة القيام بدور في إضفاء الطابع المركزي على المعلومات المتصلة بالنواتج والخدمات الحالية وتعميمها، وذلك لتمكين النقاط التجارية أو الدول الأعضاء من تقييم المزايا والآثار المترتبة على هذه المنتجات أو الخدمات. وتشمل أنواع المبادرات التي ينبغي تقييمها ما يلي: المنتجات والخدمات المصممة لتعزيز الكفاءة التجارية لمختلف عناصر عملية التجارة الدولية أو اتباع نهوج جديدة إزاء توريد الخدمات ذات الصلة بالتجارة. ويتضمن المرفق ٦ موجزاً لمبادرتين من المبادرات ذات الصلة: (١) مشروع بوليرو، وهو مبادرة للقطاع الخاص تقوم على استخدام نظام :"سويفت" (S.W.I.F.T) لاستحداث سند شحن بحري غير ورقي؛ (٢) ومبادرة تريدكارد TradeCard (البطاقة التجارية)، وهو مرفق لتمويل واردات الشركات الصغيرة أنشأته رابطة المراكز العالمية للتجارة. وهو يتسم أيضاً بقدرة إرسال الوثائق اللازمة لإنجاز الصفقات التجارية إلكترونياً. وقد تم على مدى السنوات الأخيرة تطوير عدة خدمات وبرامج جاهزة للمعلومات التجارية وتسهيل		

التجارة من جانب مختلف النقاط التجارية. وينبغي استعمال الشبكة العالمية للنقاط التجارية على نطاق أوسع كوسيلة لتسويق هذه المنتجات.		

٧٠- **توصية** - عقب أي اجتماع خبراء مقترح قد يفضي إلى تحديد مستقبل دور أمانة الأونكتاد وولايتها، قد يتعين على الأمانة أن تعمل على تكييف خبرات موظفيها التقنيين في مجال التبادل التجاري والتجارة الإلكترونية وإعادة تنظيم إدارة ملاك الموظفين الموسع على أسس وظيفية. ٧١- وإذا تمت متابعة تطوير مبادرة وصلة التحقق الإلكتروني الآمن (بتفويض من الدول الأعضاء)، فسيتعين على أمانة الأونكتاد أيضاً تعزيز خبرتها التقنية في مجال التجارة الإلكترونية. وعلى الرغم من أن فريق التقييم يدرك أن موارد أمانة الأونكتاد محدودة، فإن ثمة ما يدل في الوقت نفسه على وجود قدر كبير من طلبات المساعدة التي لم تتم تلبيتها والمقدمة من أكثر من ١٠٠ نقطة تجارية لا تزال في مرحلة التطوير - وبخاصة تلك القائمة في أقل البلدان نمواً. ٧٢- وينبغي تنظيم إدارة برنامج النقاط التجارية في ثلاثة مجالات وظيفية، تشمل ما يلي: "تسويق" برنامج النقاط التجارية من أجل تطوير هذه النقاط، بما في	الفقرات ٧٠ و٧١ و٧٢: ذكّرت عدة وفود بموقفها الداعي إلى ضرورة وقف العمل المتعلق بوصلة التحقق الإلكتروني الآمن. واقترحت الوفود أن يجري الأونكتاد بحثاً وتحليلاً بشأن قضايا التجارة الإلكترونية المتصلة بالتطوير. وأوضحت وفود قليلة أنه ينبغي ألا يشترك الأونكتاد في أنشطة "البحث والتطوير" (الفقرة ٧٢) وإنما يشترك بالأحرى في أنشطة "البحث والتحليل".	العمل جار لتوظيف أخصائي تقني من أجل تقوية الفريق المعني بالنقاط التجارية. منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أُسندت المسؤولية عن الأوجه التقنية لبرنامج النقاط التجارية إلى موظف نظامي لدى الأونكتاد مركزه في جنيف. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، أُسندت إلى الموظف نفسه كامل المسؤولية عن جميع أوجه البرنامج. وإن إقامة هيكل أكثر تفصيلا لبرنامج النقاط التجارية معلّقة على ملء الوظائف الشاغرة حالياً.

ذلك علاقات وأنشطة الجهات المانحة ذات الصلة بمبادرة "شركاء من أجل التنمية" (القطاع الخاص)؛ تنظيم وأدارة الخدمات المركزية من جانب النقاط التجارية من أجل شبكة النقاط التجارية (مثل الموقع على شبكة الاتصالات العالمية، وقائمة الخدمات (Listservs)، وإصدار الشهادات). الاضطلاع أنشطة البحث والتطوير فيما يخص الكفاءة التجارية والتجارة الإلكترونية دعماً للنقاش الحكومي الدولي.		

٢- تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثالثة والثلاثين للفرقة العاملة

إن الاستراتيجية المقترحة لبرنامج النقاط التجارية الواردة في الوثيقة TD/B/WP/120 تستجيب أيضاً لأحكام الفقرة ١١ من الاستنتاجات المتفق عليها.

- - - - -